

محمد عبدالله الشتوي

جامعة القصيم

المملكة العربية السعودية

العلاقة بين خصائص الشركة والعضوية المتعددة في مجلس إدارة الشركات المساهمة: بيئة الأعمال السعودية نموذجاً

مصطلحات علمية

العضوية المتعددة، العضو المستقل، أداء الشركة، الشركات المساهمة السعودية.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى قياس العلاقة بين خصائص الشركة (أداء الشركة، الحجم، العمر، القطاع) وبين العضوية المتعددة لعضو مجلس الإدارة المستقل في الشركات غير المالية المدرجة بالسوق المالية السعودية. شملت عينة الدراسة 105 من الشركات غير المالية المدرجة في العام 2014. تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لاختبار فروض الدراسة. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين كل من أداء الشركة وحجم الشركة وبين العضوية المتعددة لعضو مجلس الإدارة المستقل؛ بينما لم تبين نتائج الدراسة وجود علاقة بين كل من عمر الشركة والقطاع الذي تعمل به وبين العضوية المتعددة لعضو مجلس الإدارة المستقل. هذه النتائج لها أهميتها في تطوير الأنظمة المتعلقة بالعضوية المتعددة التي أصدرتها هيئة سوق المال بالمملكة؛ وكذلك مساعدة إدارة الشركات على اتخاذ القرارات المتعلقة بالعضوية المتعددة وتوجيه مواردها البشرية بما يتوافق مع تحقيق مصالح المستثمرين.

حظي موضوع العضوية المتعددة لعضو مجلس الإدارة المستقل بالاهتمام من الأوساط المهنية والعلمية على حد سواء. البحوث العلمية تناولت أهمية العضوية المتعددة ودورها بالمنشأة، وبخاصة أثرها على أداء عضو الإدارة المستقل لمهامه الرقابية والإشرافية (Clements *et al.*, 2015; Lee and Lee, 2014; Field *et al.*, 2013; Fich and Shivdasani, 2006).

على الصعيد المهني اهتمت المنظمات المهنية بموضوع العضوية المتعددة ودورها بالمنشأة، وفي هذا الصدد أوضح نظام الحوكمة الصادر عن هيئة سوق المال في المادة

تم تسلم البحث في ديسمبر 2016، وأجيز للنشر في أبريل 2017.

الثانية عشرة أنه لايجوز أن يشغل العضو عضوية مجلس إدارة أكثر من خمس شركات مساهمة في آن واحد(لائحة الحوكمة، 2006).

بصورة عامة يوجد فرضيتان رئيستان في ما يتعلق بتأثير العضوية المتعددة على أداء عضو مجلس الإدارة بالمنشأة؛ الفرضية الأولى تعرف بفرضية الشهرة أو الخبرة Reputation Hypothesis، وتفترض أن العضوية المتعددة تكسب عضو مجلس الإدارة الخبرة والمعارف المتنوعة، وهذه تنعكس بصورة إيجابية على أدائه لدوره الإشرافي والرقابي بالمنشأة؛ بالمقابل فإن فرضية الانشغال Busyness Hypothesis تفترض أن العضو الذي لديه عضويات متعددة (أكثر من 3 عضويات)⁽¹⁾ سيصبح مشغولاً إلى الدرجة التي تؤثر في أدائه لمهامه في شركته الأصلية ومن ثم تقلل من فعاليته في أداء دوره الرقابي والإشرافي على عمليات الشركة.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الاتجاه الحديث يقع بين طرفي النقيض لهاتين النظريتين، حيث يفترض أن تأثير العضوية المتعددة على أداء عضو مجلس الإدارة لا يكون في الاتجاه الإيجابي (فرضية الشهرة)، ولا في الاتجاه السلبي (فرضية الانشغال) في كل الأحوال، وإنما يختلف من حالة لأخرى تبعاً لقيد الفوائد والمناقص الذي تحدده إدارة الشركة، ويقتضي ذلك عدم تحديد حد فاصل (3 أو 5 عضويات في مجالس شركات أخرى) من قبل المنظمات المهنية للحد الأعلى للعضوية المتعددة، وإنما يكون الأمر متروكاً لإدارة الشركة وفقاً لما تراه مناسباً لأعمالها وأنشطتها (Ahn et al., 2010; Jiraporn et al., 2009).

بالنظر إلى العوامل المؤثرة في حصول عضو مجلس الإدارة المستقل على العضوية المتعددة، أشارت الدراسات السابقة إلى أن العضوية المتعددة لعضو مجلس الإدارة تتأثر بخصائص الشركة التي يعمل بها كأداء الشركة المالي والحجم والعمر والقطاع الذي تعمل به الشركة ومن تلك الدراسات ما يأتي: Clements et al., 2015; Field et al., 2013; Geletkanycz and Boyd, 2011; Ferris et al. 2003; Booth and Deli, 1996).

ومن الملاحظ أن معظم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع العضوية المتعددة قد تمت بالدول المتقدمة. وبحسب علم الباحث أنه لا يوجد دراسة حتى الآن تناولت هذا الموضوع في بيئة الأعمال السعودية. كما أنه من الملاحظ أن معظم الدراسات السابقة ركزت على دراسة هذه القضية من جانب العضوية المتعددة للأعضاء التنفيذيين، وبخاصة للرئيس التنفيذي للشركة، وتناولت هذه القضية على مستوى عضو مجلس الإدارة وليس على مستوى الشركة ومن منطلق أداء العضو للمهام التنفيذية دون التركيز على المهام الرقابية لعضو مجلس الإدارة؛ كما أنه من الملاحظ أن الاتجاه الحديث في موضوع العضوية المتعددة والذي يجعل منها أمراً لا يمكن فرضه بقوة النظام بقدر ما تحدده حاجة الشركة تبعاً

(1) بحوث Ferris, et al., 2003; Fich and Shivdasani, 2006

لأدائها المالي، وحجم ودرجة تعقد عملياتها وهو ما يحتم دراسة العلاقة بين هذه الخصائص وبين العضوية المتعددة وتحديد مدى تأثيرها على العضوية المتعددة لعضو مجلس الإدارة المستقل، وذلك لقياس مدى الفائدة المرجوة من تعيين هؤلاء الأعضاء في مجلس الإدارة وحتى لا يصبح وجودهم عبئاً مالياً دون أي قيمة مضافة يحققونها للشركة.

بناءً على ماسبق تهدف الدراسة الحالية لسد هذه الفجوة في الدراسات السابقة، وقياس العلاقة بين خصائص الشركة (أداء الشركة، الحجم، العمر، القطاع) وبين العضوية المتعددة لعضو مجلس الإدارة المستقل في الشركات غير المالية المدرجة بالسوق المالية السعودية. وتبرز أهمية الدراسة من أهمية الدور الرقابي الذي يقوم به عضو مجلس الإدارة المستقل، ووجود الحاجة لتفعيل الدور الرقابي على نظام التقرير المالي في الدول النامية ومنها المملكة، والتي تختلف في بيئتها التنظيمية والرقابية عن مثيلاتها في الدول المتقدمة، وبالنظر إلى أن المملكة أعلنت في الآونة الأخيرة عن رؤية اقتصادية واجتماعية شاملة تهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط، وتنويع مصادر الدخل. ووضعت من ضمن أهدافها تشجيع الاستثمار الأجنبي، والرفع من كفاءة السوق المالية فإن تطوير أنظمة الحوكمة بوجه عام ومنها الأنظمة المتعلقة بالعضوية المتعددة بوجه خاص سيسهم في تفعيل الجانب الرقابي لدى الشركات، وسيرفع من كفاءة السوق المالية بالمملكة ويدعم ثقة المستثمرين بالسوق المالية السعودية؛ ومن ناحية أخرى فهناك حاجة لدراسة تأثير العضوية المتعددة لعضو مجلس الإدارة المستقل في الشركات وأدائه لمهامه الرقابية وعلاقة ذلك بخصائص الشركة التي يعمل بها حتى يتم ترشيد القرارات المتعلقة بتعيين عضو مجلس الإدارة المستقل في الشركات وتفعيل دوره في خدمة مصالح المستثمرين بالشركة.

بلغت عينة الدراسة 105 من الشركات المتداولة في العام 2014، وذلك بعد استبعاد المصارف وشركات التأمين. تم وضع نموذج رياضي لدراسة العلاقة بين خصائص الشركة (الأداء المالي للشركة، حجم الشركة، عمر الشركة، قطاع الشركة الذي تعمل به) وبين العضوية المتعددة لعضو مجلس الإدارة المستقل، وتم تنفيذ الانحدار المتعدد لقياس هذه العلاقة؛ بصورة عامة أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية بين كل من أداء الشركة وحجم الشركة وبين العضوية المتعددة لعضو مجلس الإدارة المستقل؛ بينما أظهرت النتائج عدم وجود علاقة بين كل من عمر الشركة والقطاع الذي تعمل به وبين العضوية المتعددة لعضو مجلس الإدارة المستقل.

يأمل الباحث أن تؤدي نتائج هذه الدراسة إلى الإسهام النظري في الأبحاث العلمية التي تدرس موضوع العضوية المتعددة بوجه عام وتلك الأبحاث التي تركز على دراسة العلاقة بين خصائص الشركة التي يعمل بها عضو مجلس الإدارة والعضويات المتعددة التي يكتسبها؛ ومن الناحية التطبيقية فإنه من المؤمل أن تسهم هذه الدراسة في تحديد محددات العضوية المتعددة تبعا لخصائص الشركة التي يعمل بها عضو مجلس الإدارة، وهو ما

يساعد إدارة الشركات على اتخاذ القرارات المتعلقة بالعضوية المتعددة وتوجيه مواردها البشرية بما يتوافق مع تحقيق مصالح المستثمرين، كذلك من المؤمل أن تسهم نتائج هذه الدراسة في تطوير الأنظمة المتعلقة بالعضوية المتعددة التي أصدرتها هيئة سوق المال بالمملكة.

تم تقسيم الأجزاء المتبقية من هذه الدراسة وفقاً للتقسيم الآتي: القسم الثاني يتناول الدراسات السابقة وفروض الدراسة، والقسم الثالث يتناول منهجية الدراسة، والقسم الرابع يناقش النتائج التي توصلت إليها الدراسة، والقسم الخامس يقدم ملخص وتوصيات ومحددات الدراسة.

الدراسات السابقة وفروض الدراسة

أكدت أدبيات المحاسبة على أهمية العضوية المتعددة لعضو مجلس الإدارة المستقل وأهميتها للشركة بوجه عام، فعلاوة على الدور الذي يقوم به عضو مجلس الإدارة المستقل في التحقق من فاعلية النظام الرقابي بالشركة وحماية مصالح المستثمرين فإن العضوية المتعددة في مجالس إدارات الشركات الأخرى تكسب العضو الخبرة والتأهيل، وهو الأمر الذي ينعكس على أدائه وقدرته على القيام بمهامه في الرقابة والإشراف على عمليات الشركة؛ وتسمح كثير من الشركات لعضو مجلس الإدارة في الحصول على عضوية مجالس شركات أخرى؛ لأن ذلك سيمكنها من نقل الخبرات في هذه الشركات دون إضافة أية تكاليف عليها؛ على سبيل المثال من خلال العضوية المتعددة يتمكن العضو من التعرف إلى الأساليب المختلفة لإدارة الشركات الأخرى، وكذلك التعرف إلى الأنماط الرقابية والسياسات والممارسات الإدارية المطبقة، وبخاصة تلك المرتبطة بعملية التقرير المالي.

في ما يتعلق بأهمية التركيز على أهمية العضوية المتعددة لعضو مجلس الإدارة المستقل فقد أشار عدد من الدراسات السابقة إلى ضرورة قياس العضوية المتعددة بالتركيز على عضو مجلس الإدارة المستقل لأنه هو الذي يقوم بدور فاعل في الرقابة على أداء المنشأة (Lee and Lee, 2014; Ahn *et al.*, 2010; Fich and Shivdasani, 2006).

ونظراً لأهمية العضوية المتعددة فقد ركزت أدبيات المحاسبة على دراسة العوامل التي تؤثر في العضوية المتعددة، وأظهرت نتائج كثير من الدراسات وجود علاقة بين خصائص الشركة التي يعمل بها العضو وبين العضوية المتعددة التي يكتسبها.

في دراسة Booth and Deli (1996) تم تحديد عدد من العوامل التي تؤثر على عدد العضويات المتعددة للرئيس التنفيذي، وتم اعتبار خصائص الشركة التي يعمل بها الرئيس التنفيذي بوصفه أحد أهم العوامل المؤثرة في عدد العضويات المتعددة؛ وخصائص الشركة التي ركزت عليها هذه الدراسة تمثلت في: حجم الشركة، حجم مجلس الإدارة، القطاع الذي تعمل به الشركة.

دراسة أخرى قام بها Kaplan and Reishus (1990) فحصت العلاقة بين واحدة من أهم خصائص الشركة وهي أداء الشركة المالي وبين حصول الإدارة العليا على العضوية المتعددة. ووجدت الدراسة أنه في الشركات التي تخفض توزيعات الأرباح (كمؤشر على الأداء السيئ للشركة) يفقد أعضاء مجلس إدارتها مستقبلاً فرصتهم بالحصول على عضويات إضافية في شركات أخرى؛ هذه الدراسة قدمت دليلاً على أن أداء الشركة في السنة الماضية لسنة التقرير له علاقة طردية بالعضوية المتعددة لأعضاء مجلس إدارة الشركة؛ كما توصلت دراسات أخرى لنتائج مماثلة لما توصلت له هذه الدراسة (كما في دراسات Ferris and Shivdasani, 2006; Ferris *et al.*, 2003).

في دراسة قام بها Ferris and Jagannathan (2001) تمت دراسة تأثير خصائص الشركة (حجم الشركة، حجم المجلس، أداء الشركة) على عدد العضويات التي يمتلكها عضو مجلس الإدارة، ووجدت الدراسة أن هناك تأثيراً إيجابياً لهذه الخصائص التي شملتها الدراسة على العضوية المتعددة.

دراسة Field *et al.*, (2013) ركزت على خاصية أخرى من خصائص الشركة، وهي عمر الشركة وعلاقتها بالعضوية المتعددة، ووجدت الدراسة أن العضوية المتعددة هي ظاهرة في الشركات حديثة النشأة؛ حيث تعتمد مثل هذه الشركات على الأعضاء ذوي العضوية المتعددة لتقديم النصائح والاستشارات نظراً للخبرة التي اكتسبوها بالعمل في مجالس إدارة شركات أخرى.

بصورة عامة ركزت الدراسات السابقة على العلاقة بين خصائص الشركة - أداء الشركة، حجم الشركة، عمر الشركة، القطاع الذي تعمل به الشركة - وبين العضوية المتعددة لعضو مجلس الإدارة، كما ركزت معظم الدراسات على دراسة هذه القضية من جانب العضوية المتعددة للأعضاء التنفيذيين، وبخاصة للرئيس التنفيذي للشركة، كما أن الدراسات السابقة تناولت هذه القضية على مستوى عضو مجلس الإدارة، وليس على مستوى الشركة ومن منطلق أدائه للمهام التنفيذية دون التركيز على المهام الرقابية لعضو مجلس الإدارة.

أولاً: العلاقة بين أداء الشركة والعضوية المتعددة لعضو مجلس الإدارة المستقل

يقوم أداء الشركة في السنة الماضية لسنة التقرير بدور مهم في حصول عضو مجلس الإدارة على العضوية المتعددة. في هذا الشأن أظهرت نتائج الأبحاث التي قام بها كل من (Perry and Peyer, 2005; Kaplan and Reishus, 1990) أن عضو المجلس يفقد فرصته في الحصول على عضوية إضافية في شركات أخرى عندما يكون أداء الشركة منخفضاً، وفسرت النتائج بأن هذا يكون نوعاً من العقاب الذي يناله الأعضاء نظير فشلهم في تحقيق نتائج جيدة للشركة؛ وبالعكس من ذلك فحينما يكون أداء الشركة عالياً فإنه يعطي مؤشراً على جودة أداء عضو مجلس الإدارة وخبرته وتأهيله وقدرته على القيام بأداء دوره في الرقابة

على المنشأة، وهو ما يرفع من أسهمه لدى الشركات الأخرى، ويزيد من فرصة حصوله على عضويات إضافية.

من ناحية أخرى أشار Kaplan and Reishus (1990) إلى أن أعضاء مجلس الإدارة في الشركات ذات الأداء العالي يجدون الوقت الكافي للعمل في شركاتهم وفي الشركات الأخرى بعكس الأعضاء في الشركات ذات الأداء المنخفض؛ حيث يجب عليهم التركيز على شركاتهم من أجل رفع أدائها والوفاء بأداء مهامهم الرقابية والإشرافية.

بالمثل أظهرت الدراسة التي قام بها Kaplan and Minton (1994) أن الشركات اليابانية تتخلى عن عدد من أعضاء مجلس إدارتها المستقلين إذا كانت تعاني من انخفاض في أدائها، وذلك كجزء من عملية التحسين التي تستهدف تفعيل الدور الرقابي لأعضاء مجلس الإدارة.

في هذا السياق أظهرت نتائج دراسة Ferris and Jagannathan (2001) وجود علاقة طردية بين أداء الشركة وبين العضوية المتعددة، وبالمثل توصلت دراسات قام بها (Field *et al.*, 2013; Geletkanyecz and Boyd, 2011; Fich and Shivdasani, 2006; Ferris *et al.*, 2003) إلى نتائج مشابهة.

ويتضح مما تقدم أن الدراسات السابقة تشير إلى أنه كلما كان أداء الشركة مرتفعاً زاد عدد العضويات المتعددة التي يمتلكها عضو مجلس الإدارة والعكس صحيح، وذلك لأن السوق يكافئ عضو مجلس الإدارة في الشركات مرتفعة الأداء حيث ينظر لهم بأنهم أشخاص مؤهلون وقادرون على تأدية واجباتهم بفاعلية، كما أن السوق يعاقب عضو مجلس الإدارة الذي تحقق شركة أداء منخفضاً، وذلك نظير فشلهم في تقديم أية إضافة لشركاتهم.

بناء على ماسبق تفترض الدراسة الحالية وجود علاقة طردية بين أداء الشركة وبين العضوية المتعددة لعضو مجلس الإدارة المستقل؛ وتمت صياغة الفرض الأول لاختبار هذه العلاقة بصيغة البديل على النحو الآتي:

الفرض الأول: "يوجد علاقة طردية بين أداء الشركة والعضوية المتعددة لعضو مجلس الإدارة المستقل".

ثانياً: العلاقة بين حجم الشركة وبين العضوية المتعددة لعضو مجلس الإدارة المستقل

أظهرت الدراسات السابقة وجود علاقة طردية بين حجم الشركة وبين العضوية المتعددة؛ ففي دراسة قام بها Shivdasani and Yermack (1999) أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين حجم الشركة وبين العضوية المتعددة لعضو مجلس الإدارة المستقل وكان ينظر لعضو مجلس الإدارة الذي يعمل في الشركات الكبيرة على أنه شخص مؤهل وخبير نظراً لاشتراكه في اللجان المتعددة لمجلس الإدارة، وبخاصة لجنة المراجعة وما يكسبه ذلك من خبرة في الشؤون المالية والرقابية والتي تنعكس على أدائه في الشركات الأخرى.

وأشارت دراسة (Lee and Lee (2014 إلى أن حجم الشركة يرتبط بصورة طردية بالعضوية المتعددة، وهذا يتضمن أنه كلما زاد حجم الشركة زادت نسبة الأعضاء الذين لديهم عضويات في الشركات الأخرى.

بالمثل، أظهرت نتائج الدراسة التي قام بها Ferris *et al.*, (2003) أن الأعضاء الذين لديهم عضويات متعددة هم ظاهرة في الشركات كبيرة الحجم، وذلك لأنه ينظر لمن يعمل في الشركات الكبيرة على أنه شخص كفء ومؤهل بدرجة تمكنه من العمل بهذه الشركات، والتي عادة ما يكون لديها إجراءات صارمة في اختيار موظفيها، ولديها كثير من الأنظمة والعمليات والأنشطة والفرص التدريبية التي لا تتوافر لغيرها من الشركات، وهو ما ينعكس على أداء العضو الذي يعمل بها؛ ولذا يزيد الطلب على الأعضاء في هذه الشركات للحصول على العضوية المتعددة؛ وتوصلت أبحاث أخرى لنتائج مماثلة لهذه الدراسة كما في أبحاث (Field *et al.*, 2013; Fich and Shivdasani, 2006).

وخلاصة القول أن حجم الشركة إذا كان كبيرا فإن ذلك يعكس تنوع وتعدد عملياتها، وهو ما يزيد من أهمية تعاقدتها مع أعضاء ذوي خبرة وتأهيل قادرين على مساعدة المنشأة في تقييم أنظمتها الرقابية، وضبط أدائها خاصة مع توسع عملياتها وزيادة أنشطتها. ومن ناحية ثانية فإن الشركات الكبيرة قادرة على جذب الأشخاص المؤهلين بما تقدمه من حوافز، وبما توفره من بيئة جاذبة للعمل، وفي كل هذه الأحوال فإن ذلك يرفع أسهم أعضائها في سوق العمل، ويدفع الشركات الأخرى للتعاقد معهم للاستفادة من خبراتهم.

بناء على ماسبق فإن الدراسة الحالية تفترض وجود علاقة طردية بين حجم الشركة وبين العضوية المتعددة التي يحصل عليها عضو مجلس الإدارة المستقل؛ وسيتم اختبار هذه العلاقة من خلال الفرض الثاني لهذه الدراسة، والذي تم وضعه بصيغة البديل على الوجه الآتي:

الفرض الثاني: "يوجد علاقة طردية بين حجم الشركة والعضوية المتعددة لعضو مجلس الإدارة المستقل".

ثالثا: العلاقة بين عمر الشركة وبين العضوية المتعددة

بصورة عامة تظهر العلاقة بين عمر الشركة وبين العضوية المتعددة بناء على الاعتقاد بأن الأشخاص الذين لديهم العضوية المتعددة في مجالس شركات أخرى هم أعلى خبرة وتأهيلا من الأعضاء الآخرين (Fama and Jensen, 1983)؛ ولقد قدمت كثير من الدراسات السابقة شواهد علمية على وجود علاقة بين عمر الشركة والعضوية المتعددة. ففي دراسة قام بها (Lee and Lee (2014 كانت فروض الدراسة تركز على أن منافع وتكاليف العضوية المتعددة تتوقف على خصائص الشركة، ووجدت الدراسة أن العضوية المتعددة ترتبط بصورة طردية بعمر الشركة، ويقتضي ذلك أنه كلما زاد عمر الشركة مقيسا بعدد

سنوات إدراجها بالسوق المالية⁽²⁾ أقتضى ذلك زيادة في عدد الأعضاء الذين لديهم عضويات متعددة.

في هذا الصدد أشارت دراسة Boone *et al.*, (2007) أنه كلما زاد عمر الشركة توسعت عملياتها وزادت الحاجة إلى خبرة أعضاء ممن لديهم عضويات متعددة في شركات أخرى وبخاصة في الجوانب الرقابية على عمليات المنشأة.

على العكس من الدراسات السابقة فإن دراسة Field *et al.*, (2013) قامت بالتطبيق على الشركات المطروحة للاكتتاب العام، وأوضحت نتائج الدراسة أن وجود الأعضاء الذين لديهم العضوية المتعددة هي ظاهرة في الشركات حديثة النشأة (الشركات المطروحة للاكتتاب العام Initial Public Offering) لأنها بحسب الدراسة تحتاج إلى الدور الاستشاري لعضو مجلس الإدارة أكثر من حاجتها للدور الرقابي، وذلك بعكس الشركات الأطول عمرا لكونها شركات حديثة وليست لديها خبرة كافية بالسوق أو بقواعد الإدراج أو التعامل مع المستثمرين أو التواصل مع وسائل الإعلام والمحللين الماليين.

بالنظر لوجود نتائج متباينة لاتجاه العلاقة بين عمر الشركة والعضوية المتعددة فإن الدراسة الحالية تفترض وجود علاقة بين عمر الشركة وبين العضوية المتعددة التي يحصل عليها عضو مجلس الإدارة المستقل دون أن تحدد اتجاه هذه العلاقة؛ وبناء عليه فإن الفرض الثالث لهذه الدراسة تم وضعه بصيغة البديل على الوجه الآتي:

الفرض الثالث: "يوجد علاقة بين عمر الشركة والعضوية المتعددة لعضو مجلس الإدارة المستقل".

رابعا: العلاقة بين قطاع الشركة وبين العضوية المتعددة لعضو مجلس الإدارة المستقل
أوضحت الدراسات السابقة أن الشركات التي تعمل في قطاع واحد تعمل على تعيين أعضاء لديهم عضويات متعددة من نفس القطاع، وذلك من أجل نقل تجارب الشركات الأخرى وبخاصة تلك المتعلقة بالعمليات الإنتاجية أو الأساليب الإدارية المتبعة، أو الابتكارات الحديثة أو الفرص الاستثمارية أو تبادل المعلومات المهمة للشركات التي تعمل في نفس القطاع؛ ومن ناحية أخرى تعتمد بعض الشركات على منح العضوية المتعددة للشركات التابعة أو تلك التي لها علاقة دائنية معها من أجل الرقابة على أداء هذه الشركات.

في هذا الصدد افترضت دراسة Clements *et al.*, (2015) أن الأعضاء من نفس القطاع هم أشخاص مؤهلون أكثر من غيرهم ولديهم الخبرة بعمليات الشركة وأكثر قدرة على فهم

(2) هناك دراسات أخرى تقيس عمر الشركة بعدد سنوات تأسيسها بدلا من سنوات إدراجها بالسوق المالية (Field, *et al.*, 2013).

أنظمتها الرقابية وجميع الأنشطة التي تقوم بها الشركة، ومن ثم فهم أكثر قدرة على مراقبة وضبط هذه العمليات والأنشطة خاصة تلك التي تتعلق بتكاليف الأنشطة أو المصروفات التشغيلية أو المتعلقة بالعمليات التمويلية أو الاستثمارية. ووجدت هذه الدراسة أن هناك علاقة طردية بين العضوية المتعددة ووجود الأعضاء الذين لديهم عضوية شركات تعمل في القطاع نفسه؛ بالإضافة لذلك وجدت الدراسة أن الضعف في نظام الرقابة الداخلية يكون بدرجة أقل حينما يضم مجلس الإدارة أعضاء لديهم خبرة في القطاع الذي تعمل به الشركة أو سبق أن عملوا في شركات من القطاع نفسه.

في هذا السياق أظهرت نتائج دراسات أخرى قام بها Cohn (2008); Perry and Peyer (1996); Muzruchi (2005) وجود علاقة بين العضوية المتعددة وكون العضوية في القطاع نفسه الذي تعمل به الشركة.

بناء على ماسبق فإن الدراسة الحالية تفترض أن هناك علاقة بين قطاع الشركة وبين العضوية المتعددة لعضو مجلس الإدارة المستقل، وعليه فقد تم وضع الفرض الرابع لهذه الدراسة بصيغة البديل على الوجه الآتي:

الفرض الرابع: "يوجد علاقة بين القطاع الذي تعمل به الشركة وبين العضوية المتعددة لعضو مجلس الإدارة المستقل".

منهجية الدراسة

هذه الدراسة تستخدم منهجية مستمدة من أبحاث: Fich and Shivdasani (2006); Booth and Deli (1996)، وتم وضع نموذج رياضي يصف العلاقة بين العضوية المتعددة وبين خصائص الشركة (أداء الشركة، حجم الشركة، عمر الشركة، القطاع الذي تعمل به الشركة)؛ وذلك وفقا للدراسات النظرية السابقة، وتم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لفحص العلاقة بين المتغيرات في النموذج بالتطبيق على الشركات غير المالية المدرجة بالسوق المالية السعودية.

– عينة الدراسة: شملت العينة كل الشركات غير المالية المدرجة في السوق المالية السعودية لعام 2014، وسبب اختيار هذه السنة لإجراء التحليل هو تبيان العلاقة بشكل دقيق بين متغيرات الدراسة والحاجة إلى المقابلة السليمة بين كلا من خصائص الشركة وبين العضوية المتعددة، وذلك هو الإجراء المتبع في الدراسات السابقة (كما في دراسات Ferris et al., 2003; Booth and Deli, 1996)؛ وتم استبعاد المصارف وشركات التأمين من العينة نظرا لأن هيكل القوائم المالية لهذه الشركات تختلف عنها في الشركات غير المالية (Booth and Deli, 1996; Cohn, 2008)؛ وشمل نطاق الدراسة الشركات الأصلية (المرسلة) وليست الشركات المستلمة للعضوية المتعددة؛ وتم الحصول على المعلومات اللازمة لإجراء التحليل الإحصائي من موقع السوق المالية (تداول) حيث يحوي الموقع جميع التقارير المالية والقوائم المالية المفصلة لكل الشركات المدرجة بالسوق المالية.

بلغ عدد العينة الأولى 113 شركة مدرجة في تداول عام 2014 بعد استبعاد المصارف وشركات التأمين، كما تم استبعاد 8 شركات باعتبارها تتضمن قيما متطرفة، وذلك لأغراض التحليل الإحصائي، ونتج عن ذلك عينة نهائية تحوي 105 شركات، وتمثل ما نسبته 92% من مجتمع الدراسة.

- نموذج ومتغيرات الدراسة: النموذج المقترح لهذه الدراسة يصف العلاقة بين العضوية المتعددة لعضو مجلس الإدارة المستقل (المتغير التابع) وخصائص الشركة التي يعمل بها: أداء الشركة (PERF)، حجم الشركة (SIZE)، عمر الشركة (AGE)، قطاع الشركة (SECTOR) (المتغيرات المستقلة) وتم وضع هذا النموذج وفقا للدراسات السابقة وذلك على الوجه الآتي:

$$DIR = \beta_0 + \beta_1 PERF + \beta_2 SIZE + \beta_3 AGE + \beta_4 SECTOR + \beta_5 STOWN + \beta_6 CEOIN + \beta_7 B - SIZE + e$$

حيث إن DIR العضوية المتعددة، وهي حصول عضو مجلس الإدارة المستقل على عضوية مجالس إدارة شركات أخرى غير شركته الأصلية وتم قياسها بمتوسط العضويات المتعددة التي يمتلكها الأعضاء المستقلون في كل شركة (إجمالي عدد العضويات المتعددة للأعضاء المستقلين منسوبة لحجم مجلس الإدارة في كل شركة)، وباقي المتغيرات تم قياسها على الوجه الآتي: أداء الشركة (PERF) وهو يعبر عن مدى قدرة الشركة على تحقيق الربحية وتم قياسه بقسمة إيرادات المبيعات / إجمالي الموجودات لسنة 2013؛ حجم الشركة (SIZE) وتم قياسه باستخدام لوغاريتم إجمالي الموجودات؛ عمر الشركة (AGE) ويعبر عن عدد سنوات تداول الشركة بالسوق المالية السعودية (تداول)؛ قطاع الشركة (SECTOR) ويمثل مجموعة الشركات التي تعمل في النشاط نفسه وتم قياسه بالمتغير الوهمي (1=إذا كان أكثر من 50% من العضويات المتعددة هي شركات من القطاع نفسه، صفر بخلاف ذلك)، واستخدمت الدراسة كثير من المتغيرات المضافة الأخرى والتي يمكن أن تؤثر في العضوية المتعددة وذلك على الوجه الآتي:

المتغيرات الضابطة: تم وضعها بالنظر للدراسات السابقة: (Cohn, 2008; Ferris *et al.*, 2003; Ferris and Jagannathan, 2001; Shivdasani & Yermack, 1999) وهذه المتغيرات تشمل:

- ملكية الأعضاء التنفيذيين لأسهم الشركة STOWN: أشارت أدبيات المحاسبة إلى وجود علاقة عكسية بين ملكية الأعضاء التنفيذيين لأسهم الشركة والعضوية المتعددة⁽³⁾ حيث يكونون معارضين لوجود أي عضو يمارس الدور الرقابي في الشركة، وفي ضوء ماسبق فإن الدراسة الحالية تفترض وجود علاقة عكسية بين ملكية الأعضاء التنفيذيين لأسهم الشركة والعضوية، وتم قياس هذا المتغير بالمتغير الوهمي (Dummy) والذي يأخذ

الرقم (1) إذا كان ملكية الأعضاء التنفيذيين للأسهم عالية (أعلى من قيمة الوسيط للعينة)، ويأخذ الرقم (صفر) فيما عدا ذلك.

- وجود الرئيس التنفيذي عضوا في لجنة الترشيحات CEOIN: أشارت أدبيات المحاسبة إلى وجود علاقة عكسية بين حجم المجلس والعضوية المتعددة، وذلك لمقاومة الرئيس التنفيذي لأية إجراءات تزيد من الإجراءات الرقابية المفروضة على سلطة وأداء الإدارة؛ والدراسة الحالية بناء على الدراسات السابقة تفترض وجود علاقة عكسية بين وجود الرئيس التنفيذي عضوا في لجنة الترشيحات والعضوية المتعددة، وتم قياس هذا المتغير بالمتغير الوهمي والذي يأخذ الرقم (1) إذا كان الرئيس التنفيذي عضوا في لجنة الترشيحات، ويأخذ الرقم (صفر) فيما عدا ذلك.

- حجم المجلس B-SIZE: أشارت أدبيات المحاسبة إلى وجود علاقة طردية بين حجم المجلس والعضوية المتعددة، وهذا يقتضي أنه كلما كان حجم المجلس كبيرا زادت العضويات المتعددة؛ والدراسة الحالية بالنظر إلى الدراسات السابقة تفترض وجود علاقة طردية بين حجم المجلس والعضوية المتعددة، وتم قياس هذا المتغير بعدد أعضاء مجلس الإدارة.

نتائج الدراسة

يوضح الجدول (1) نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، وكما يبين الجدول فإن متوسط العضوية المتعددة لعضو مجلس الإدارة المستقل في الشركات غير المالية المدرجة بالسوق المالية السعودية بلغ عضوية واحدة في شركات أخرى، بينما بلغت أعلى قيمة في العينة لمتوسط عدد العضويات المتعددة التي يمتلكها عضو مجلس الإدارة المستقل هي عضويتان في مجلس إدارة شركات أخرى؛ وتشير هذه النتيجة إلى أن العضوية المتعددة لعضو مجلس الإدارة المستقل هي ظاهرة غير شائعة في الشركات غير المالية المدرجة بالسوق المالية السعودية، وقد يكون أحد الأسباب أن المنظمات المهنية بالمملكة لم تول هذا الموضوع العناية الكافية عند وضعها لنظام الحوكمة على الرغم مما له من أهمية في تفعيل الدور الرقابي لأعضاء مجلس الإدارة وزيادة فاعلية الحوكمة بالشركات؛ من ناحية ثانية بلغ متوسط أداء الشركات ومتوسط حجم الشركة في العينة 51؛ 14.8 على التوالي. أما متوسط عمر الشركة (تاريخ تداولها بالسوق المالية) فقد بلغ تقريبا 16 سنة وهذه النسبة تدل على حداثة نشأة الشركات المدرجة بالسوق السعودية ومن ثم فمن المتوقع حاجتها إلى العضوية المتعددة من أجل مساعدتها في التعرف إلى الأنظمة الخاصة بالسوق المالية والاستشارات التي تدعم قراراتها الإستراتيجية.

جدول 1
التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة

أ - التحليل الوصفي للمتغيرات المتصلة

المتغير	الوسط الحسابي	الوسيط	أعلى قيمة	أقل قيمة	الانحراف المعياري
ع. المتعددة	.59	.56	2	صفر	.44
أداء الشركة	.51	.45	2.2	صفر	.43
حجم الشركة	14.8	14.64	19.6	11.34	1.63
عمر الشركة	16	10	44	1	13.4

ب - التحليل الوصفي للمتغيرات غير المتصلة

المتغير	العدد	النسبة
قطاع الشركة	8	8%
ملكية التنفيذيين للأسهم	53	50%
وجود الرئيس التنفيذي في لجنة الترشيحات	31	30%

وبالنسبة للمتغيرات غير المتصلة فإن نتائج التحليل الوصفي أظهرت أن نسبة العضوية المتعددة من القطاع نفسه هي نسبة منخفضة جداً بلغت 8% من إجمالي العينة وهذه النتيجة متوافقة مع نتائج تحليل الانحدار المتعدد، وهو ما يؤكد ضرورة توجيه الشركات إلى الاهتمام بالأعضاء الذين لديهم عضوية في مجالس شركات تعمل في قطاع الشركة نفسه لإضافة الخبرة في ما يتعلق بالعمليات التشغيلية بالشركة أو تزويد الشركة ببعض المعلومات عن المنافسة أو الظروف المحيطة بالسوق، وتطوير الأنشطة بما يحقق أهدافها الإستراتيجية.

جدول 2
معامل ارتباط بيرسون

(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)
ع. المتعددة (1)	1.00	.33*	.20*	.10*	.13-	.14-	.08
أداء الشركة (2)		1.00	.18-	.17-	.03-	.06	.08-
حجم الشركة (3)			1.00	.03-	.17*	.04-	.44*
عمر الشركة (4)				1.00	.15-	.03	.04-
قطاع الشركة (5)					1.00	.14	.03
م التنفيذيون (6)						1.00	.09-
ر. التنفيذي في ل. الترشيحات (7)							.03-
حجم المجلس (8)							1.00

* ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

الجدول (2) يوضح معامل الارتباط بيرسون لمتغيرات النموذج؛ النتائج تبين أن المتغيرات المستقلة لا يوجد بينها أي ارتباط داخلي (معامل الارتباط > 0.2 لكل المتغيرات المستقلة)؛ وبإجراء معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor (VIF)، وكذلك اختبار التباين المسموح به Tolerance، ومؤشر الحالة Condition Index لكل متغير من المتغيرات المستقلة، اتضح أن قيمة معامل تضخم التباين VIF لجميع المتغيرات كانت أقل من 10، وقيمة التباين المسموح به لجميع المتغيرات كانت أكبر من 0.05، ومؤشر الحالة يتراوح بين 0.55 - 0.02، وكل هذه المؤشرات تدل على أنه لا يوجد ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة.

بالنسبة لاختبارات التحقق من افتراض التوزيع الطبيعي للبيانات normality test فقد اعتمدت على قراءة مؤشري قيمة معامل الالتواء skewness ومعامل تناسق التوزيع kurtosis للمتغيرات في النموذج، وأظهرت النتائج أن قيمة معامل الالتواء ومعامل تناسق التوزيع كانت أقل من 3+، 3- (Hair, et al., 2006)، ولذلك يمكن القول إن توزيع البيانات كان طبيعياً، وبناءً على هذه المؤشرات فإنه يمكن تطبيق نموذج الانحدار المتعدد⁽⁴⁾ لاختبار فروض الدراسة.

جدول 3
نتائج تحليل الانحدار

$DIR = \beta_0 + \beta_1 PER + \beta_2 SIZE + \beta_3 AGE + \beta_4 SECTOR + \beta_5 STOWN + \beta_6 CEOIN + \beta_7 B - SIZE + e$					
المتغيرات	اتجاه العلاقة المتوقعة	معاملات المتغيرات	معامل تضخم التباين	الجدولية قيمة T	مستوى المعنوية
الثابت		-.65		-1.63	.11
المتغيرات الضابطة					
م. التنفيذيون	-	-.11	1.04	-1.39	.17
ر. التنفيذي في ل. الترشيحات	-	-.03	1.02	-.40	.70
حجم المجلس	+	-.01	1.25	-.34	.74
المتغيرات المستقلة					
أداء الشركة	+	.40	1.08	4.2	.00
حجم الشركة	+	.08	1.30	2.98	.00
عمر الشركة	?	-.00	1.07	-.46	.65
قطاع الشركة	?	-.26	1.09	-1.68	.10

معامل التحديد المعدل $R^2 = .18$ Aju.

قيمة F المحسوبه للنموذج = 4.16

قيمة مستوى المعنوية للنموذج $P = .00$

عدد المشاهدات = 105

(4) أظهرت نتائج تحليل الانحدار أن قيمة F (جدول 3) بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي حيث كانت قيمة F أقل من 0.01 .

الجدول (3) يوضح نتائج الانحدار المتعدد؛ بالنسبة للفرض الأول يتضح من نتائج التحليل أن أداء الشركات في السنة الماضية لسنة التقرير (أي في العام 2013) له علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 0.01 ($\alpha = 0.000$). بمتوسط العضويات المتعددة لعضو مجلس الإدارة المستقل، ويقتضي ذلك قبول الفرض الأول، وهو أنه يوجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين أداء الشركة وبين العضوية المتعددة لعضو مجلس الإدارة المستقل، وهذا يعني أنه كلما كان أداء الشركة في السنة السابقة لسنة التقرير جيدا كان هناك احتمالية أكثر لحصول عضو الإدارة المستقل على عضويات إضافية في مجالس إدارات شركات أخرى؛ والجدير بالذكر أن هذه النتيجة متفقة مع نتائج الدراسات السابقة التي أجريت في دول متقدمة (Ferris et al., 2003; Ferris and Jagannathan, 2001; Kaplan and Reishus, 1990)، وتؤكد هذه النتيجة أن العضوية المتعددة ظاهرة سائدة في الشركات عالية الأداء، وهذا يتضمن أن تحقيق الأداء العالي محفز للأعضاء في مجلس الإدارة على تفعيل دورهم في شركاتهم الأصلية بدرجة أكبر من أجل كسب شهرة وسمعة جيدة ومن ثم اكتساب عضويات جديدة في شركات أخرى.

بالنسبة للفرض الثاني ف أظهرت النتائج أن حجم الشركة له علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 0.01 ($\alpha = 0.004$). بمتوسط العضويات المتعددة لعضو مجلس الإدارة المستقل، ويقتضي ذلك قبول الفرض الثاني، وهو أنه يوجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة وبين العضوية المتعددة لعضو مجلس الإدارة المستقل، ويشير ذلك إلى أنه كلما كان حجم الشركة كبيرا زادت الثقة بأعضائها وبنظامها الرقابي وجودة عملياتها المالية والتشغيلية، وهذا يمنح أعضاءها فرصة أكبر لشغل عضويات مجالس الشركات الأخرى؛ وهذه النتيجة تتفق مع نتائج الدراسات السابقة (مثل دراسات Lee and Shivdasani, 1999; Lee, 2014).

بالنسبة للفرض الثالث فإن النتائج أظهرت أن لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمر الشركة ومتوسط العضويات المتعددة لعضو مجلس الإدارة المستقل، حيث لا توجد دلالة إحصائية لمعامل المتغير عند مستوى معنوية أقل من 0.01 ($\alpha = 0.615$)، ويقتضي ذلك رفض الفرض الثالث وتشير هذه النتيجة إلى عدم اهتمام الشركات غير المالية السعودية بالعضوية المتعددة لأعضائها المستقلين سواء في بداية نشأتها أو مع تقدم عمرها وتوسع نشاطها وتعدد عملياتها وحاجتها للدور الرقابي الذي يمارسه الأعضاء المستقلون.

بالنسبة للفرض الرابع فقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القطاع الذي تعمل به الشركة ومتوسط العضويات المتعددة لعضو مجلس الإدارة المستقل، حيث لا توجد دلالة إحصائية لمعامل المتغير عند مستوى معنوية أقل من 0.01 ($\alpha = 0.10$)، ويقتضي ذلك رفض الفرض الرابع وتشير هذه النتيجة إلى عدم اهتمام الشركات غير المالية السعودية بصورة عامة في استقطاب أعضاء لديهم خبرة في

القطاع نفسه الذي تعمل به الشركة، ويؤيد هذه النتيجة نتائج التحليل الوصفي التي أشارت إلى أن نسبة 8% فقط من الشركات غير المالية السعودية لديها أعضاء من القطاع نفسه الذي تعمل به الشركة.

التحليل الإضافي

تم تنفيذ كثير من الاختبارات الأخرى للتحقق من صحة النتائج الأولية للدراسة. في الاختبار الإضافي الأول تم إعادة تنفيذ تحليل الانحدار وذلك بعد استبعاد القيم المتطرفة التي ظهرت في المدى $5\% + -$ من العينة، وبناء على نتائج هذا التحليل (جدول 4) فإن كلا من أداء وحجم الشركة قد ظهر له تأثير ذو دلالة إحصائية في العضوية المتعددة لعضو مجلس الإدارة المستقل ($\alpha = .004$ ؛ $\alpha = .009$ على التوالي).

جدول 4

نتائج تحليل الانحدار الإضافي

$DIR = \beta_0 + \beta_1 PERF + \beta_2 SIZE + \beta_3 AGE + \beta_4 SECTOR + \beta_5 STOWN + \beta_6 CEOIN + \beta_7 B - SIZE + e$				
المتغيرات	اتجاه العلاقة المتوقعة	مستوى المعنوية الاختبار الأول	مستوى المعنوية الاختبار الثاني	مستوى المعنوية الاختبار الثالث
الثابت		.195	.134	.258
المتغيرات الضابطة				
م. التنفيذ	-	.293	.463	.341
ر. التنفيذي في ل. الترشيحات	-	.496	.431	.416
حجم المجلس	+	.689	.640	.612
المتغيرات المستقلة				
أداء الشركة	+	.004	.000	.088
حجم الشركة	+	.009	.006	.006
عمر الشركة	?	.384	.878	.866
قطاع الشركة	?	.10	.072	.112

في الاختبار الثاني تم قياس مدى تأثير النتائج الأصلية بتغير المقاييس المستخدمة لمتغيرات الدراسة، حيث تم استخدام مقاييس أخرى لأداء الشركة وكذلك لحجم الشركة للتأكد من ثبات النتائج الأولية التي أظهرت وجود العلاقة بين هذين المتغيرين وبين العضوية المتعددة؛ استخدمت الدراسة نسبة المبيعات / إجمالي الأصول للسنة السابقة لسنة القياس، وذلك من ضمن القياسات المحاسبية لأداء الشركة (Bhagat and Black, 2002)، وقد أظهرت النتائج أن أداء الشركة مقيساً بنسبة المبيعات / إجمالي الأصول له علاقة ذات دلالة إحصائية

بالعضوية المتعددة لعضو المجلس المستقل ($\alpha=.000$)؛ كما استخدمت الدراسة مقياس لوغارتيم قيمة المبيعات لقياس حجم الشركة (Haniffa and Hudaib, 2006; Bhagat and Black, 2002)، وأظهرت النتائج أن حجم الشركة له علاقة ذات دلالة إحصائية بالعضوية المتعددة للعضو المستقل ($\alpha=.006$).

في الاختبار الثالث تم التحقق من مدى تأثير نتائج الدراسة بالشركات صغيرة الحجم؛ حيث إنه من المحتمل أن هذه الشركات قد لا يكون فيها عضوية متعددة لأعضائها؛ إذ يتطلب الأمر بعض الوقت حتى يحظى عضو المجلس المستقل بعضوية مجالس شركات أخرى نتيجةً لتقييم السوق لدورة الرقابي في شركته الأصلية، ولاختبار هذا الفرض تم حذف الشركات صغيرة الحجم التي يقل عمرها عن 3 سنوات، وذلك من العينة الأصلية ونتج عن ذلك عينة مؤلفة من 97 شركة، وقد أظهرت نتائج هذا الاختبار عدم تأثير النتائج الأصلية بوجود الشركات صغيرة الحجم ضمن عينة الدراسة ($\alpha=.088$)؛ $\alpha=.006$ لكل من أداء الشركة وحجم الشركة على التوالي).

بصورة عامة فإن نتائج الاختبارات الإضافية جاءت متوافقة مع النتائج الأصلية للدراسة، وهو ما يدل على ثبات هذه النتائج، والتحقق من صحتها وعدم تأثرها بالقياسات المختلفة للمتغيرات أو بالقيم المتطرفة في العينة.

خلاصة الدراسة والنتائج

في ضوء هدف الدراسة والمتمثل في قياس العلاقة بين خصائص الشركة وبين العضوية المتعددة لعضو مجلس الإدارة المستقل في الشركات غير المالية المدرجة بالسوق السعودية، فإن هذه الدراسة خلصت إلى النتائج الآتية:

- يوجد علاقة طردية بين أداء الشركة وبين العضوية المتعددة لعضو مجلس الإدارة المستقل في الشركات غير المالية المدرجة بالسوق السعودية، وهذا يقتضي أنه في الشركات ذات الأداء العالي يكتسب أعضاؤها شهرة باعتبار أنهم أشخاص مؤهلون وقادرون على تأدية مهامهم الرقابية بكفاءة عالية، وهو الأمر الذي يشجع الشركات الأخرى على طلب عضويتهم في مجلس إدارتها وذلك لاعتقادهم بأن ذلك سينعكس على أداء الشركة وجودة نظامها الرقابي.

- يوجد علاقة طردية بين حجم الشركة وبين العضوية المتعددة لعضو مجلس الإدارة المستقل في الشركات غير المالية المدرجة بالسوق السعودية، وهذا يقتضي أنه في الشركات الكبيرة الحجم يكتسب أعضاؤها العضوية المتعددة في شركات أخرى؛ لأن هذه الشركات تعتقد أن الأعضاء الذين يعملون في مجالس إدارة شركات كبرى تتوافر لديهم الخبرة التي اكتسبوها من العمل في اللجان المتعددة، وبخاصة لجنة المراجعة في الشركة، ومن ثم بإمكانهم نقل الخبرات والممارسات الجيدة لهذه الشركات.

- لا يوجد اهتمام من الشركات غير المالية المدرجة بالسوق السعودية باستقطاب أعضاء لديهم العضوية المتعددة خلال بدء نشأتها، ولا يوجد مؤشر على وجود علاقة بين العضوية المتعددة ومراحل نمو الشركة، وقد يعود الأمر إلى ضعف الاهتمام بالعضوية المتعددة على مستوى السوق المالية السعودية إجمالاً.

- على الرغم من أهمية وجود الأعضاء من القطاع نفسه الذي تعمل به الشركة فإن نتائج الدراسة أكدت عدم اهتمام الشركات غير المالية المدرجة بالسوق السعودية بمثل هذا الأمر على الرغم مما يشكله ذلك من أهمية في جلب الخبرات التي تسهم في ضبط أداء الشركة وزيادة فاعلية أنظمتها الرقابية وتحسين عملياتها التشغيلية والإسهام في وضع خططها الإستراتيجية، ودعم عملية اتخاذ القرارات وذلك لتشابه العمليات وطبيعة النشاط على مستوى الشركات التي تعمل في القطاع نفسه.

الجدير بالذكر أن هذه النتائج تسهم في مساعدة الشركات في اتخاذ قراراتها المتعلقة بمنح العضوية للأعضاء المستقلين في مجالس إدارتها ليقوموا بدورهم الرقابي على عمليات المنشأة، وكذلك توجيه اهتمام هذه الشركات إلى الأعضاء الذين لديهم خبرات في القطاع نفسه الذي تعمل به الشركة أوسبق أن مثلوا مجالس إدارة الشركات الأخرى في القطاع.

بالإضافة لذلك تسهم هذه النتائج في تطوير الأنظمة المتعلقة بالعضوية المتعددة التي أصدرتها هيئة سوق المال، والتي نصت على أنه لا يحق للعضو أن يجمع أكثر من عضوية خمس شركات في آن واحد، ويرى الباحث عدم تقييد العضوية المتعددة بعدد محدد لأنه من المحتمل أن ذلك قد أثر على العضوية المتعددة بوصفه ظاهرة في السوق المالية السعودية وبدلاً من ذلك يترك قرار تحديدها للشركات لتقرر في ضوء مدى نفعها للشركة وعلى أساس نقطة التعادل بين المنافع والتكاليف التي تقررها إدارات الشركات، وبخاصة أن هذا هو الموافق للاتجاه الحديث في الأبحاث العلمية التي تناولت موضوع العضوية المتعددة.

من الناحية النظرية تسهم هذه النتائج في الإضافة لأدبيات المحاسبة التي تبحث في موضوع العضوية المتعددة من خلال تسليطها الضوء بوصفه أول دراسة بحثية على هذا الموضوع في بيئة الأعمال السعودية والتي تختلف في بيئتها التنظيمية والمحاسبية عن بيئة الأعمال في الدول المتقدمة.

محددات هذه الدراسة تتلخص في عدم تطرقها للصفات الشخصية لعضو مجلس الإدارة المستقل بوصفه أحد العوامل المهمة التي لها علاقة بالعضوية المتعددة، ويرجع السبب في عدم تضمين هذا المتغير ضمن المتغيرات المستقلة إلى صعوبة توفير المعلومات الكافية عن هذه المتغيرات (مثل عمر العضو، تأهيله، خبرته....الخ)؛ ويمكن أن تكون هذه أحد مجالات البحث في الدراسات المستقبلية.

من المقترحات للدراسات المستقبلية أيضا دراسة تأثير بعض العوامل الأخرى مثل تأثير استقلالية مجلس الإدارة أو ضعف نظام الحوكمة بالشركة على العضوية المتعددة؛ كما أن من مجالات الدراسات المستقبلية تطبيق هذه الدراسة على جميع دول مجلس التعاون نظرا لتشابهها من ناحية البيئة التنظيمية والاجتماعية والاقتصادية، أو عمل مقارنات بين هذه الدول؛ وأخيرا فإن الدراسة الحالية استخدمت الأسلوب الكمي الاختباري، في فحص فرضيات البحث، ويمكن استخدام منهجيات أخرى في الدراسات المستقبلية، مثل إجراء البحث المسحي survey لدراسة العلاقة بين خصائص الشركة والعضوية المتعددة والنظر إليها من جوانب أخرى غير تلك التي تمت مناقشتها في هذه الدراسة.

المراجع

- هيئة السوق المالية، (2006)، لائحة حوكمة الشركات، متوافر من خلال الموقع:
<http://www.cma.org.sa/Ar/Documents/CGD%202011%20%20-10.pdf>
- Ahn S, Jiraporn. P, and Kim. S. 2010. Multiple Directorships and Acquirer Returns, *Journal of Banking & Finance*, 34: 2011-2026.
- Bhagat S, Black. B., 2002. The Non-Correlation between Board Independence and Long-Term Firm Performance, *The Journal of Corporation Law*, winter: 231-273.
- Boone A. L., Field L. C., Jonathan M., Karpoff J. M., and Charu G. Raheja C. G. 2007. The Determinants of Corporate Board Size and Composition: An Empirical Analysis, *Journal of Financial Economics*, 85: 66-101.
- Booth J., and Deli. D. 1996. Factors Affecting The Number of Outside Directorships Held by CEOs, *Journal of Financial Economics*, 40: 81-104.
- Chen C. 2008. Two Essays on Multiple Directorships, PhD dissertation, University of South Florida.
- Clements C., Neill J., and Wertheim., 2015. Multiple Directorships, Industry Relatedness, and Corporate Governance Effectiveness, *Corporate Governance*, 15: 590-606.
- Fama E. F., and Jensen M. C. 1983. Separation of Ownership and Control, *Journal of Law and Economics*, 26 (2): 301-325.
- Ferris S.P., Jagannathan, and Pritchard M. 2003. Too Busy to Mind the Business? Monitoring by Directors with Multiple Board Appointments, *Journal of Finance*, 58: 1087-1111.
- Ferris S.P., and Jagannathan M. 2001. The Incidence and Determinants of Multiple Corporate Directorships, *Applied Economics Letters*, 8: 31-35.

- Fich E., Shivdasani A. 2006. Are Busy Boards Effective Monitors?, *Journal of Finance*, 61: 689-724.
- Field L, Lowry. M., and Mkrtchyan. A. 2013. Are Busy Boards Detrimental?, *Journal of Financial Economics*, 109(1): 63-82.
- Geletkanycz M., and Boyd B. 2011. CEO Outside Directorships and Firm Performance: A Reconciliation of Agency and Embeddedness Views, *Academy of Management Journal*, 54 (2): 335-352.
- Hair J. F., Anderson R. E., Tatham R. L., Black W. C., & Babin B. J. 2006. Multivariate Data Analysis: (sixth edition), Prentice-Hall International, London.
- Jiraporn P., Singh M., and Lee C. 2009. Ineffective Corporate Governance: Director Busyness and Board Committee Memberships, *Journal of Banking and Finance*, 33: 819-828.
- Kaplan S.N., and Minton B. 1994. Appointments of Outsiders of Japanese Boards Determinants and Implications for Managers, *Journal of Financial and Economics*, 36: 225-258.
- Kaplan S.N., and Reishus D. 1990. Outside Directorships and Corporate-Performance, *Journal of Financial Economics*, 27: 389-410.
- Lee K., and Lee C. 2014. Are Multiple Directorships Beneficial in East Asia?, *Accounting and Finance*, 54: 999-1032.
- Muzruchi, . 1996. What Do Interlocks Do? An Analysis, Critique, and Assessment of Research on Interlocking Directorates, *Annual Review of Sociology*, 22: 271-298.
- Perry T., and Peyer U.C. 2005. Board Seat Accumulation by Executives: A Shareholder's Perspective, *Journal of Finance*, 60: 2083-2123.
- Shivdasani A., and Yermack D. 1999. CEO Involvement in the Selection of New Board Members: An Empirical Analysis, *Journal of Finance*, 5: 1829-1853.

ABSTRACT

The Relationship between Firm's Characteristics and Multiple Directorship: Evidence from Saudi Arabia

Mohammed A. Alshtewe

Qassim University

This study aims to determine the relationships between firm's characteristics (performance, size, age, and sector) and multiple-directorships of outside directors in Saudi nonfinancial listed firms. The sample includes 105 of nonfinancial firms listed in 2014. Multiple regression analysis is used to test hypotheses. The results show that both firm's performance and size are related to multiple-directorships of outside directors, while age and sector have no effect. These results recommend Capital Market Authority to review a regulation related to multiple-directorships in recent corporate code. They also help enhance a mechanism used by firms to appoint outside directors who have multiple-directorships.

محمد عبدالله الشتوي (دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، جامعة
بوترا الماليزية، 2011)، أستاذ المحاسبة المساعد، قسم المحاسبة،
كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة القصيم؛ له اهتمامات بحثية في:
المراجعة الداخلية والقضايا المتعلقة بحوكمة الشركات، ومناهج
البحث في العلوم التجارية. mohd778@hotmail.com